

دور المشروعات النسوية في التنمية الريفية في السودان

باحثة

أ. فيحاء حسن حسين

جامعة الزعيم الأزهري

أ. عبد الرحمن عبد الوهاب

المستخلص:

تناولت الدراسة دور المشروعات النسوية في التنمية الريفية في السودان، تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد الجمعيات النسوية المنادية بتنمية المرأة الريفية وتطويرها والسياسات التي تنتهجها وأهداف هذه الجمعيات حكومية كانت أم خاصة وفعالية هذه المنظمات والمشروعات في تحقيق التنمية الريفية. نبعت أهمية الدراسة من أهمية المرأة في المشاركة في التنمية في السودان وخاصة المرأة الريفية وأهمية تنمية المرأة الريفية لتمكين من المساهمة في بناء المجتمع من خلال توفير التمويل اللازم للقيام بالمشاريع التي تساهم بدورها في فتح آفاق فكرية جديدة لدى المرأة الريفية. هدفت الدراسة إلى إيضاح أهداف المشروعات النسوية في إتاحة فرص واسعة للمساهمة في التنمية ومكافحة الفقر. بيان أهداف وأسس تمويل المشروعات الصغيرة. تقديم فكرة واضحة عن المشروعات النسوية ودورها والقيم والمبادئ والأسس التي تقوم عليها. صيغة مناسبة للربط بين المشروعات النسوية والتمويل الأصغر ووضع مؤشرات للتفاعل الفعال بينهما من أجل تنمية وتطوير المرأة الريفية وتمكينها إقتصادياً وإجتماعياً. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليل والمنهج التاريخي والمنهج المقارن. خرجت نتيجة هذه الدراسة على طريق الاتساق الداخلي لقياس معامل الثبات لمحاور الدراسة بغرض التأكد من الاتساق الداخلي بين عبارات كل محور وبينت النتيجة إلى معامل الثبات يتضح أن منطقة بحري وسط تتصدر قائمة الثبات من خلال مقارنتها بالمناطق الأخرى. أظهرت الدراسة أن محلية بحري ساهمت في دعم الأسر من خلال دعمها للمشاريع النسوية. كان أغلب سكان المحلية أو نصفهم أكثر اقبال على مساهمة المحلية في دعم المشاريع النسوية. قدمت الدراسة عدد من التوصيات منها: الاهتمام بالتسويق لمنتجات الأسر ووضع ذلك في الاعتبار قبل تسليم المشروع وأن يتم تحديد أماكن مبيعات الإنتاج المشاريع وإقامة معارض دائمة لتسويق منتجات الأسر. من الضروري أن تتخذ الولاية عدد من التدابير والإجراءات المتكاملة والتي من

شأنها زيادة فعالية دور المشروعات بكفاءة جيدة وتحسين أداء دخل الأسرة وهذا يحتاج إلى زيادة النفقات المالية وبشكل منسق وإعادة هيكله المصادر الممولة للمشروعات واستجابة أفضل وأكثر مرونة للاحتياجات المالية.

Abstract:

The study dealt with the role of women's projects in rural development in Sudan. The problem of the study was the multiplicity of women's associations calling for the development and development of rural women, the policies they pursue, the objectives of these associations, whether governmental or private, and the effectiveness of these organizations and projects in achieving rural development. The importance of the study stems from the importance of women in participating in development in Sudan, especially rural women, and the importance of developing rural women so that they can contribute to building society by providing the necessary funding to carry out projects that in turn contribute to opening new intellectual horizons for rural women. The study aimed to clarify the objectives of women's projects in providing wide opportunities to contribute to development and the fight against poverty. Statement of the objectives and foundations of financing small projects. Providing a clear idea of the women's projects, their role, values, principles and foundations. An appropriate formula for linking women's projects with microfinance and setting indicators for effective interaction between them for the sake of developing rural women and empowering them economically and socially. The study followed the descriptive approach, analysis, the historical approach, and the comparative approach. The result of this study came out on the path of internal consistency to measure the stability coefficient of the study axes in order to ensure the internal consistency between the statements of each axis and the result showed to the stability coefficient. It is clear that the Bahri Central region tops the stability list by comparing it with other regions. The study showed that the Bahri locality contributed

to supporting families Through its support for women's projects. Most or half of the local residents were more inclined to the locality's contribution to supporting women's projects. The study made a number of recommendations, including: Paying attention to the marketing of families' products and taking this into consideration before handing over the project, determining the locations of project production sales, and setting up permanent exhibitions to market families' products. It is necessary for the state to take a number of integrated measures and measures that would increase the effectiveness of the projects' role with good efficiency and improve the performance of the family's income.

مقدمة:

من المؤكد أن حقوق المرأة تحتل موقعاً بارزاً على خارطة الفكر الاقتصادي لأي دولة ، وأن هناك جهداً وإهتماماً وسعيًا سياسياً لتمكين المرأة ليس فقط بإعتبارها شريكاً مساوياً لمن بإعتبار أن العبء الأكبر من التنمية واستدامتها مرهون بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداده وطبيعة تأهيله ، وأن للمرأة دور حيوي في التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وفي مواجهة ما يحيط بها من مشكلات عملية وعالمية ، وهو دوراً لا يقل عن دور الرجل ، بل يتميز عنه بإعتباها عنصراً فعالاً ومهماً في الإنتاج والخدمات ، وموضوعاً للتغيير ومحدثاً له. ولكن قيب التطرق إلى دور المرأة الريفية في التنمية لابد من تطوير وتنمية المرأة عموماً والمرأة الريفية بصفة خاصة ، ونجد جوانب إيجابية حول تنمية المرأة مثل ما تقوم به منظمة المرأة العربية المنشأة تحت لواء جامعة الدول العربية ، والتي تسعى لتجسد ما نادى به وثيقة الإسكندرية في كون الإصلاح الفعال هو الذي ينبع من داخل الأقطار العربية نفسها . ومن خلال هذا الواقع نتناول موضوع تنمية المرأة الريفية.

يتناول هذا البحث تنمية المرأة الريفية من المشروعات النسوية الصغيرة والمتوسطة والتي تمكن من تنميته وإستغلال الفرص والأماكن الفريدة للنساء وتطويرها بصورة عامة للنساء المعيلات بصورة خاصة ، ومواجهة التحديات التي تواجهها .

المشروعات النسوية التعاونية تتحرك بدافع إشباع الإحتياجات (حاجة المستهلك للسلعة أو الخدمة وحاجة المنتج إلى تشغيل قوة عمله ومدخراته المحدودة) وبالإستخدام المرشد للموارد ، وبالتالي إشباع إحتياجات أكثر بموارد أقل ، ولهذا فالمنهج التعاوني يصير هو الأقرب ملائمة حين تكون التنمية المستهدفة تنمية بهدف توسيع الخيارات المتاحة . متوازنة أنه وثيق الصلة بالتنمية البشرية ، أي تنمية الإنسان بالإنسان فالتعاونية تقوم على تجميع الجهود الصغيرة والأموال القليلة المبعثرة في كيان تعاوني كبير ، وإستخدامها دون أن يلغى الصفة الخاصة للملكية ، محققة بذلك

مزايا الإنتاج الكبير ووفورات الحجم الكبير برغم ضآلة المشاركات ومن ثم لا يقف ضعف الإدخار عائقاً أمام التعاونية.

الدراسات السابقة :

1 - أبو رحمة (2014م) .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع النساء صاحبات المشاريع الصغيرة في قطاع غزة وما هي التحديات والفرص المتاحة أمام النساء صاحبات المشاريع الصغيرة .
 اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظواهر والأحداث المعاصرة، وأعد الباحث إستبانة للحصول على البيانات حيث اعتمد على طريقة العينة العشوائية ، ثم توزيع (98) إستبانة على مجتمع الدراسة المستهدف من صاحبات المشاريع الصغير في قطاع غزة وتمثل المشاريع الصغيرة التي لازالت على رأس عملها فترة إنجاز الدراسة في (5) محافظات في قطاع غزة .
 وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث : أن أكثر المشاكل والصعوبات التي تواجه صاحبات المشاريع الصغيرة هي مشاكل إنقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود بنسبة (90 %) ، وعدم وجود سياسة تشجيعية على المستوى الوطني للنساء لإقامة مشاريعهن الصغيرة ، وأيضاً توصلت الدراسة إلى أن التدريب يؤثر إيجابياً وشكل واضح على المشاريع الصغيرة للنساء بقطاع غزة ، كما أن هناك تغير إيجابي ملحوظ في ثقافة المجتمع الفلسطيني حول حرية المرأة ومشاركتها في العمل .

2/ أبو منديل (2014م) «

تناولت الدراسة واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في قطاع غزة ومؤثراتها والعقبات السائدة، إستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي الذي يظهر أهم خصائص العينة ، وتكون مجتمع الدراسة من الفلسطينيات المقيمات في قطاع غزة ويتراوح أعمارهن ما بين (18-60) سنة ، أما عينة الدراسة تكونت من (348) إستبانة تم توزيعها على النساء صاحبات المشاريع من جميع مناطق قطاع غزة ، وتم تفرغ الإستبيانات بإستخدام برنامج الإحصائي (spss) للوصول إلى نتائج الدراسة .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة : أن القروض المقدمة من مؤسسات التمويل النسوية غير مشجعة لأسباب عديدة منها صغر حجم القرض وإرتفاع سعر الفائدة وكذلك الإجراءات البنكية المعقدة من أهم الأسباب والعوائق أمام النساء في القدرة للحصول على الخدمات المالية ، وكذلك أظهرت نتائج الدراسة أنه ما تزال ظاهرة حرمان المرأة من الميراث موجودة في المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة، حيث يجري في بعض الأحيان إستغلال المرأة وإجبارها على التنازل عن حقها في الميراث بطرق مختلفة .

3/ أبو طه (2012م) «

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور المرأة في المشاركة السياسية والإقتصادية ومجالات مساهمة المرأة الإقتصادية في المجتمع الفلسطيني .

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التاريخي المقارن لما تفرضه الظاهرة - محل

البحث - من ضرورة رصد المتغيرات عبر حقب زمنية .
 إعتمد الباحث في هذه الدراسة على أدوات ومنهجيات متعددة منها (المسح الميداني ،
 المقابلات المركزة على البؤر الحوارية)
 توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها : المساهمات الإقتصادية للمرأة الفلسطينية كانت
 محدود ، كما أبرزت الدراسة أن أزمة إغلاق المعابر والحواجر وتصاعد وثيرة العدوان الإسرائيلي
 أثرت على النساء بدرجة مباشرة وبينت الدراسة أن المرأة الفلسطينية ليست بمعزل عن المتغيرات
 العالمية والإقليمية حيث تشابهت وضعيتها المرأة في كثير من البلدان .
 /4 عفانة ، (2010م) .»

هدفت الدراسة إلى تحديد المعوقات التي تعيق تنمية الأراضي الزراعية في محافظة طوباس
 ووضع إستراتيجيات تعني بالحفاظ على تلك الأراضي وتحقيق الإستخدام الأنسب والمستدام لها ،
 تأخذ بالإعتبار الأهمية الزطراعية للمحافظة ، بالإضافة إلى المشاكل والتحديات التي تواجهها .
 إعتمدت الدراسة في منهجها على المنهج الوصفي، كما إستخدمت بعض أدوات البحث
 العلمي مثل الإستبيان الذي وزع على عينة من المزارعين والعاملين في قطاع الزراعة وكذلك
 المقابلات بالمحافظة مع عدد من المعنيين في الجهات ذات العلاقة .
 أظهرت نتائج الدراسة إلى وجد تناقص في مساحة الأراضي المرزوعة في محافظة طوباس في
 الأعوام السابقة ، على الرغم من تنوع الأراضي الزراعية فيها وملاءمتها الأنماط الزراعية .
 أيضاً أشارت الدراسة إلى وجود توجه نحو الإستخدام الدائم للأراضي الزراعية بدل الإستخدام
 المؤقت ، وإن هناك زيادة بالزراعة البعلية أكثر من المرورية . كما أظهرت إلى وجود ضعف في
 مستوى الإرشاد الزراعي ووعي المزارعين بتقنيات الزراعة المستدامة . كذلك أشارت النتائج إلى أن
 واقع وإمكانيات التنمية الزراعية المستدامة في المحافظة متوسط نسبياً ، وهو يواجه بعض مشاكل
 والتحديات .

الإطار النظري المفاهيمي

ماهية المشروعات النسوية الصغيرة وأهميتها

الشعار التعاوني المتفق عليه دولياً الثلاث حلقات المتصلة والتي تعني (اتحاد ، قوة ،
 عمل) وأينما شوهد هذا الشعار على اللافتات والمباني في مدن وأرياف العالم يتذكر المرء أن هذا
 موقع أو مقر لتعاونية ما أو للإدارات التعاونية . وتعتبر التعاونيات Co-operatives نوع من أنواع
 التنظيم ترتبط فيه جماعه من الناس ارتباطاً اختيارياً بصفتهم الإنسانية على قدم المساواة لإعلاء
 شأن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية. والإنسانية تعني أن ينضم العضو للجمعية دون أي تأثير أو
 حسابان لمركزه المالي أو الاجتماعي أو السياسي أو الديني، كما انها لا تعطيه أية امتيازات على الآخرين.
 والتعاون كظاهرة اجتماعية، قديم قدم البشرية، وشمل العديد من أنماط النشاط الجماعي بين
 الأفراد المتمثل في العون والتضامن والمساعدة المتبادلة وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية لا يمكن
 أن تتحقق بالمجهود الفردي. ⁽¹⁾ والتعاون المنظم وسيلة وأداة أصلحية وتصحيحية في المجتمع برز

بصورة واضحة في أعقاب الثورة الصناعية بأوروبا في منتصف القرن الثامن عشر كرد فعل للمساوي الناجمة عن فشل الرأسمالية، خاصة بالنسبة الطبقة العاملة، والمتمثلة في الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال، وانتشار العطالة انخفاض وتدني مستوى المعيشة، استغلال النساء والأطفال في الإنتاج الرأسمالي لانخفاض أجورهم وظهور كثير من الأمراض والعلل الاجتماعية الخطيرة. ويعتبر روبرت أوين -1771 1858 الأب الروحي للتعاون والذي حاول تطبيق أفكاره الإصلاحية عن طريق جمع جهود العمال تعاونياً، وعلى الرغم من الإخفاقات التي لازمت التجربة إلا أنها كانت كافية لانطلاق التجربة التعاونية العالمية الرائدة لرواد روتشيديل، حيث اجتمع في 15 أغسطس 1843، 28 عاملاً من بينهم امرأة بمدينة روتشيديل الإنجليزية معلنين أول جمعية تعاونية في العالم. وشهد العام 1844 بزوغ الحركة التعاونية العالمية بتأسيس أول جمعية تعاونية ناجحة في العالم هي جمعية رواد روتشيديل التعاونية حيث قام «رواد روتشيديل المنصفين» (Rochdale Equitable Pioneers) بإنشاء أول متجر لهم في تود لين، بروتشيديل «وهي بلدة صغيرة في مقاطعة لانكشاير بانجلترا» ثم توالى تأسيس التعاونيات بانجلترا من مختلف الأنواع والغايات، وانتشرت في كافة أقطار أوروبا ثم إلى كافة أنحاء العالم وتنوعت بتنوع حاجات المجتمعات الاستهلاكية والزراعية والإسكانية والصحية وصيد الأسماك والنقل والتسويق والأعمال النسائية والمدرسية والعمالية، وغيرها من الأعمال الأخرى. لقد أكدت الحركة التعاونية هويتها وشعبيتها على مر العصور وانتماؤها لمصلحة الأفراد والجماعة لتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها واستطاع التعاون نقل الاهتمام به من الإطار الوطني إلى الإطار الدولي فتم تأسيس الحلف التعاوني الدولي بلندن عام 1895 في 7/6/1995 تم الاحتفال بمرور مائة عام على تأسيسه. وهناك فرق بين التعاون الفطري التلقائي المتمثل في العمل الجماعي المشترك، مثل الجمعيات الخيرية، وبين الشكل الحديث للتعاون الذي يتمثل في «التعاون كنظام اقتصادي واجتماعي يضم عدد من الوحدات الاقتصادية والتي ترتبط ببعضها البعض وتقوم على أساس مبادرة شعبية بشكل طوعي». ولعل من أبرز الأسباب التي أدت إلى تدهور التعاونيات وبخاصة التعاونيات الإنتاجية الصناعية والحرفية والزراعية إغفال الدول «للهوية التعاونية» وللدور الحيوي والبارز للتعاون بصورة عامة والتعاون الأنتاجي الصناعي والحرفي بصورة خاصة بعدم إسناد أي دور يذكر للتعاونيات في خطط وبرامج التنمية.⁽²⁾

المنظمات التعاونية للمرأة المعيلة كحاضنات للمشروعات الصغيرة

تعتبر التعاونيات حاضنات مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير آليات المشروع في بداياته، والأخذ بيد المرأة المعيلة لخلق مشروعات اقتصادية واجتماعية أكثر صلابة وإنتاجاً، فالتعاونيات بأعبائها وسيلة عملية لتغيير نظرة الناس للعمل اليدوي والخدمة الذاتية والأعتماد على الجهود الذاتية، يمكن أن تؤدي دوراً فاعلاً من خلال الأنواع الثلاثة للحاضنات. سواء كانت حاضنات الأعمال التي تحتضن المشروع خلال نموه لأجل زيادة فرص نجاحه، أو الحاضنات التقنية التي تركز على تبني المشروعات القائمة على المبادرات التقنية وذلك للربط ما بين الفكر الإبداعي والأعمال، ثم الحاضنات المفتوحة أو الافتراضية والتي تدعم

المنشآت في مواقعها دون أن تقدم لها نفس الخدمات التي تقدم للحاضنات العادية وذلك نظير مقابل مادي بسيط وعادة تقام.⁽³⁾

هذه الحاضنات الافتراضية في أماكن تجمعات المشروعات الحرفية الصغيرة التي تقيمها المرأة المعيلة. وتتمتع المنظمة التعاونية الإنتاجية للمرأة المعيلة بعدد من المقومات لإحداث التغيير والتنمية وتحقيق كل ما تصبو له المرأة المعيلة في تغطية احتياجاتها وزيادة دخلها وتحسين مستوى حياتها وحياة الذين تعولهم. تتركز هذه المقومات في النظام المحكم التي تتمتع به التعاونيات لما يقارب المائة وسبعون عاما، وتتمثل في الهوية التعاونية، وشكل التكوين في الجمعية التعاونية، المبادئ التعاونية والعمل بيها، المبادئ العامة للإدارة التعاونية، الديمقراطية التعاونية، البيان التعاوني الشعبي ثم العلاقة بين الدولة والحركة التعاونية. وتعتبر المنظمات التعاونية أنسب حاضنة ووسيلة فاعلة لتوظيف التقنيات الحديثة (الابتكار) لتطوير وتحسين جودة المنتجات التي تقوم من أجلها المشروعات الصغيرة للمرأة المعيلة، مثل الحرف و الصناعات التقليدية.

أهداف الجمعيات التعاونية النسوية

لقد أكدنا مرارا بأن المناخ العام في السودان للأسف الشديد، في ظل ضعف الممارسة الديمقراطية وتوفر الحريات بالقدر المناسب، وفي ظل بعد السياسة الاقتصادية الكلية عن واقع المهمشين والمحترمين، لا يشجع علي إشاعة الوعي بين المواطنين للتعرف علي الفكرة التعاونية الصحيحة، والأنشطة التعاونية المفيدة، والمشاريع التعاونية المؤثرة في حياة المواطنين (وبصورة خاصة النساء) وما يمكن أن تحدثه من آثار ايجابية في حيا م. ومن أكبر أسباب ذلك «الأمية الأبجدية» والتي تعني عدم الإلمام بالقراءة والكتابة، و«الأمية التعاونية» والتي تعني عدم الإلمام بالأفكار التعاونية الصحيحة، والجهل بالنظام التعاوني وأسس ومبادئه، وكل ما يتعلق بالرواد التعاونيين وتاريخ الحركة التعاونية السودانية والعالمية، وبأن الجمعية التعاونية منظمة عادلة ينشئها الأفراد لتباد المساعدة بقصد رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي . وللأسف الشديد فالأمية التعاونية اشد خطرا من الأمية الابجدية، لا ا تلف في ردها القاتم أعدادا كبيرة من المتنفذين والمسؤولين من بداية السلم الوظيفي اية بالوظائف الوزارية، إلى جانب العديد من المثقفين والاعلاميين والصحفيين وأساتذة الجامعات. فالكثير من هؤلاء يصفون الحركة التعاونية بالفشل، والمنظمات التعاونية بالأخفاق، والنظام التعاوني بالفساد، ومن ثم فلا داعي للحديث عن التعاون والتعاونيات لانه نظام فاشل وفساد، ناسين ومتجاهلين وجاهلين، بأن العيب ليس في الفكرة وأما في التطبيق الخاطئ لها.⁽⁴⁾

التعاونيات النسوية النموذجية المقترحة

التجربة التعاونية النسوية السودانية أظهرت انحصار العمل التعاوني النسوي في اطار الرؤية التقليدية والموروث الاجتماعي لدور المرأة، العمل في مجال الزراعة والصناعات الغذائية الزراعية والأطعمة والمشروبات، وبعض الشغال اليدوية والتطريز والتي حصرت مشاركة المرأة في دور محدد، دون اشراكها في العملية الانتاجية. لذلك يجب أن تكون التعاونيات النسوية وتنوعها على

رأس أجندة الحكومة وأن تولي الجمعيات التعاونية أهمية كبرى في استراتيجيتها، لاجتثاث التغيير في دور ومشاركة المرأة الاقتصادي والاجتماعي، الى جانب عمل مؤسسات المجتمع المدني والأهلي والأطر السياسية من أجل احداث فرص عمل، والمبادرة لزيادة العمل الانتاجي في الجمعيات التعاونية النسوية، بأعتبار أن هذا الموضوع قضية اجتماعية هامة ومؤثرة في المجتمع.⁽⁵⁾

الصعوبات التي تواجه المشروعات النسوية

لقد كان لتطور العلم والمعرفة واستخدام الإنسان لمعطيات العلم في تطوير وسائل الإنتاج واستخدام الآلة على نطاق واسع وزيادة الإنتاج الأثر الأكبر في ظهور التعاون المنظم حيث أن اختراع نول النسيج الآلي كان الدافع لأصحاب أنوال النسيج اليدوية للاجتماع والقراءة والإطلاع ليجدوا في آراء روبرت أوين التعاونية سبيلا لتنظيم علاقا م وجمع مدخرا م من خلال جمعية تعاونية أطلق عليها رواد روتشداال ، ولقد أرخ هذا بداية لنواة تعاونيات الإقراض والإدخار. ومن ثم تطورت الأفكار التعاونية وصولا إلى مبادئ الحلف التعاوني الدولي واستمر الفكر التعاوني يؤثر فيالعقل الإنساني ويدفعه لمزيد من الدراسة والتطوير والتطبيق بالإضافة إلى تأثير عهد الثورة الصناعية مما أدى لظهورمجموعة الأفكار والمبادئ التعاونية المنقولة عن عدد من المفكرين وعلي رأسهم روبرت أوين. تطبيق هذه المبادئ ساعدعلي انتشار التعاونيات في المدن الأوروبية بشكل فاق المتوقع وانتقلت التعاونيات من النشاط الواحد إلى العمل فيمختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والتمويلية وكانت تعاونيات الإقراض والإدخار حاضرة دائما ، في كثير من الدول الأوروبية وبصورة أخص ألمانيا.⁽⁶⁾

نجاح هذه التعاونيات في أوروبا ساعد علي إنتقالها إلى بلاد العالمالأخري حيث كان لها وجود مميز في الهند وبنقلاديش في آسيا وفي تزانيا ومصر بأفريقيا وفي العديد من دول أميركا اللاتينية. ولقد أكدت الحركة التعاونية شعبيتها على مر العصور وانتماؤها لمصلحة الأفراد والجماعة لتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها ، واستطاع التعاون نتيجة النجاحات التي حققها ومن أهمها تعاونيات الإقراض والإدخار ، نقل الاهتمام به من الإطار المحلي إلى الإطار الدولي حيث تم تأسيس الحلف التعاوني الدولي بلندن عام 1895 بعضوية تقترب من المليار عضو وتخدم حوالي 3 مليار من سكان العالم، والذي احتفل في السادس من يوليو 2008 بمرور مائة وثلاثة عشرعاما على تأسيسه.

تنمية المرأة الريفية

تهدف التنمية الريفية في مضمونها الشامل الى تغيير ارتقائي مخطط بالمجتمعات المحلية في الريف اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً و (بيئياً) بنهج ديمقراطي يكفل المشاركة الواسعة تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً ويستهدف تحقيق التكافل بين المجهودات الرسمية والشعبية لاجتثاث التحولات المطلوبة لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية وشيوع العدالة في توزيع مردودات التنمية وجني ثمارها في المجتمعات وتكافل جهود التنمية على المستوى القومي . وهما أن المجتمعات الريفية في اغلب دول المنطقة العربية هي بمثابة مجتمعات زراعية فان مضمون التنمية الريفية في هذه الدول يستوعب

في جوهره التنمية الزراعية مضافاً إليها مهام ترقية مختلف نواحي الحياة بالريف . وكما جاء في التعريف الذي تبنته دراسة مشتركة لمنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ومنظمة اليونسكو (2003) فان التنمية الريفية تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة والتعليم والبنية التحتية والصحة وبناء القدرات والمؤسسات الريفية . والتنمية الريفية في مفهومها الواسع المتكامل لها العديد من الابعاد الجوهرية التي لا بد من تكاملها لاحداث التنمية الريفية المستهدفة في المنطقة العربية ومن هذه الابعاد :

- البعد الاقتصادي الذي تقتصر به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المتطور والمستدام وتشكيل التنمية الزراعية في هذا البعد الاساس وترتبط بها الانشطة الريفية الاخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
- البعد الاجتماعي الذي يهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع تفصيل سياسية رامية لتوسيع فرص العمل الانتاجية وتضييق الفوارق الاقتصادية بين فئات المجتمع .
- بعد التنمية البشرية الذي يعني توفير الخدمات الصحية وبتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط .
- البعد البيئي الذي يهدف ببرامج المرتبطة به الى تحقيق التنمية الريفية المستدامة فتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من المتدهور .

الامكانيات الجغرافية البشرية المؤثرة في التنمية الريفية

إن للامكانيات البشرية اهمية كبيرة في تنمية الريفي وذلك لان الانسان هو وسيلة وغاية التنمية لذلك سوف نقوم بدراسة الامكانيات السكانية والامكانيات الاقتصادية للتعرف على الامكانيات البشرية في ريف السماوة .⁽⁷⁾

الامكانيات السكانية في منطقة الدراسة :

تعد دراسة الامكانيات السكانية (خصائص السكان) ذات اهمية كبيرة في عملية تنمية الاستيطان الريفي لانها المصدر الرئيسي للمخططين لتحديد احتياجات المجتمع وتحسين اوضاعه الاقتصادية والاجتماعية فلا يمكن أن يتخذ قرار التخطيط الا من خلال دراسة توزيع السكان ومعدل النمو السنوي للسكان ودراسة خصائص السكان العمرية والنوعية ودراسة الخصائص الاقتصادية , وعلى هذا الاساس سيتم دراسة خصائص السكان في منطقة الدراسة والمتمثلة في دراسة حجم ومو السكان وتوزيع السكان .

1 - حجم السكان وموّه :

حجم السكان هو عدد السكان في مجتمع ما اما نمو السكان فهو التغير الذي يحصل في حجم السكان سواء كان هذا التغير بالزيادة أو النقصان يرتبط نمو السكان بالزيادة الطبيعية (الولادات , الوفيات) التي تسهم بشكل رئيسي في زيادة السكان في مجتمع ما والهجرة ايضاً لها

دور في النمو السكاني قد يكون سلباً أو ايجاباً حسب اتجاه الهجرة الى جانب الزيادة الطبيعية ولمعرفة نمو السكان وتطورهم في اقليم ما لابد من معرفة الزيادة الحالية وهي بدورها يمكن أن تعكس الاتجاه العام لمعرفة احتمال الزيادة السكانية في المستقبل أو التقديرات المتعلقة باعداد السكان في الماضي ومن اجل التوصل الى نتائج دقيقة لابد من توفر بيانات عن اتجاه الخصوبة واتجاه معدلات المواليد ومعدلات الوفيات .⁽⁸⁾

توزيع السكان

من المعروف أن توزيع السكان في اقليم ما هو دال لعوامل متشابهة ليس من السهل الفصل بين احدها عن الاخر ويعني اخر أن تظافر عوامل متعددة في بيئة ما هو الذي يحدد شكل السكاني العمراني .

ومن الحقائق التاريخية التي لا يختلف عليها الباحثون أن التوزيع الجغرافي للسان في العالم يتباين من مكان لآخر حيث أن بعض المناطق زاد الضغط لانسان عليها واصبحت ذات كثافة عالية ومنها متوسط ومنها قليل الكثافة أو خالية من السكان.

العوامل المؤثرة في توزيع السكان

إن ظاهرة تفاوت التوزيع السكاني مسألة معقدة الى ابعد الحدود وتقوم بعض العوامل المؤثرة في التوزيع السكاني ذات العلاقة بالوسط الطبيعي اخر مرتبطة بالتاريخ والاقتصادية ومن العوامل التي تؤثر في توزيع السكان هي :

أ)العوامل الطبيعية / وتضم :

الموقع - الموضع - البيئة الجيولوجية - السطح - التربة - الوارد المائية والمناخ وخصائصه - ساعات السطوع الشمسي - الخصائص الحرارية - الامطار - الرطوبة النسبية - الرياح واتجاهاتها , وقد تكلمنا عن هذه العوامل بشكل مختصر في الفصل السابق من المبحث .

ب)العوامل التاريخية :

إن العوامل التاريخية اهم من العوامل الطبيعية لتعمير التوزيع السكاني وبالتحديد دور هذه العوامل في تفسير مركز السكان وكثافتهم ينبغي الكشف عن الجذور التاريخية لتعمير المنطقة وقد يكون حديثاً وقديماً.⁽⁹⁾

استراتيجية التنمية الريفية في منطقة الدراسة

المرأة الريفية ومعوقات التنمية

المرأة الريفية هي امرأة عاملة في المناطق الريفية، يعتمد غالبيتهم على الموارد الطبيعية والزراعة لكسب عيشهم، ويشكلن أكثر من ربع مجموع سكان العالم. وفي البلدان النامية، تمثل المرأة الريفية حوالي 43 % من القوة العاملة الزراعية، وينتجون الكثير من المواد الغذائية المتوفرة ويعدونها، مما يجعلهم المسؤولين الأساسيين عن الأمن الغذائي. وإذ وضع في الاعتبار أن 76 في المائة من الذين يعيشون في فقر مدقع، يتواجدون في المناطق الريفية، فأن ضمان وصول المرأة الريفية إلى الموارد الإنتاجية الزراعية يساهم في خفض الجوع والفقر في العالم، ويجعل المرأة الريفية عنصر هام لنجاح جدول أعمال التنمية المستدامة الجديد لعام 2030.

دور المرأة في التنمية الريفية:

عانت التنمية الريفية في السودان بشكل عام ودور المرأة فيها بشكل خاص إهمالاً شديداً، حيث لم تتضمن الخطط الاقتصادية للسنوات الماضية منذ بداية التخطيط الاقتصادي في السودان عام 1960م، أي برامج أو سياسات حتى سنوات الثمانينات. وأشارت كثير من الدراسات إلى أن المرأة تلعب دوراً حيوياً وهاماً في التنمية بشكل عام والتنمية الريفية بشكل خاص، تعمل المرأة أغلب المجتمعات ساعات أطول من ساعات عمل الرجل، فلقد أظهرت الدراسات أن عمل المرأة في إفريقيا وآسيا يزيد عن عمل الرجل بنحو 13 ساعة في الأسبوع، في حين يبلغ في بلدان أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة نحو 7 ساعات وفي أمريكا اللاتينية زهاء 6 ساعات. والنساء هنّ المنتجات الرئيسيات للأغذية في العالم، فالمرأة تشارك في كافة مراحل الإنتاج وإعداد الطعام وطهيه للأسرة، ففي غرب أفريقيا تبدأ المرأة الريفية عملها في العادة الساعة الرابعة صباحاً ويستمر عملها حتى الساعة الحادية عشر ليلاً (فتحي، 1996م).⁽¹⁰⁾

تعمل المرأة الريفية في كل المجالات الاجتماعية وغيرها، وهي تقوم بدور كبير في تنمية الأسرة الريفية. كما أن دورها ما زال غير محدد بالكامل ليس فقط لوضعي السياسة لكن أيضاً بالنسبة للمجتمع. ويرجع السبب في ذلك ليس فقط لتغلغل بعض القيم والتقاليد الريفية التي تعوق جمع بيانات ومعلومات عن دور المرأة وعملها في المجتمع، بل أكثر من ذلك إلى ضعف تلمين المرأة الريفية لدورها وعملها، ولجهلها بقيمته الاقتصادية إلا أن كثيراً من الاقتصاديين والاجتماعيين على بينة بدور المرأة الريفية ويعلمون أن حوالي 4% من الغذاء العالمي ينتج بواسطة المرأة، ويصل أحياناً إلى 80% في الدول النامية (UNDP.1990).⁽¹¹⁾

وكثيراً ما عانى الباحثون الذين اهتموا بدراسة المرأة من (تخبط الإحصائيات) حيث تواجه المرأة تمييزاً ضدها في مجال إعداد الإحصائيات، إذ لا توفر الإحصائيات الكافية من المعلومات الاجتماعية والاقتصادية عن المرأة التي تؤلف نصف الجنس البشري أو أكثر قليلاً، وحتى الإحصائيات المتوافرة فإنها لا تفيد إلا في تأكيد انخفاض شأن المرأة.

إن اعتبار المرأة ضلعاً قاصراً وعضواً ثانوياً في المجتمع قد أصبح من زمن طويل من الأمور المسلم بها والتي لا تقبل النقض ولذا لا يابه أحد بتقييم أو تسجيل الدور الذي تقوم به هذه المجموعة التي تعيش على هامش الحياة ولا يتنبه المجتمع إلى ما طرأ من تطور وتبدل على وضع المرأة ومكانتها على مر الأيام وظهور العهود السياسية الجديدة، لقد حذفت من صحائف التاريخ حيث جاءت هذه الصحائف قيماً مقصوراً على ما قام به الرجل والأحرى ما قامت به أقلييات كانت بأيديهن أئنة الضبط والربط جغرافياً واجتماعياً واقتصادياً. وبالنظر إلى حياة المرأة الريفية اليومية نجد أنها أول من يستيقظ وآخر من ينام، وتقوم خلال ذلك بحلب الحيوانات، وتنظيف المنزل وغسل الملابس وحياتها وإعداد الخبز وطهي الطعام وحفظه، والعناية بالأطفال والشيوخ وتغذية الطيور والعناية بنظافتهم، كما تقوم بحلب الماء للمنزل، وجمع الحطب للوقود، وتأدية العمل الزراعي في الحقل، إضافة إلى التسوق « البيع والشراء» وحسب الإحصائيات وجد

أن 60.5% من النساء الريفيات يعملن في الزراعة وفي مواسم العمل الكثيف تعمل المرأة أيضاً « بالأجرة» وتبيع فائض الإنتاج المنزلي، وتعمل في ميدان الصناعات الريفية (عودة، 1983م).⁽¹²⁾ وهكذا نتساءل هل من الممكن أن تتابع المرأة الريفية القيام بعملها، في معظم الأمور، ومن دون مساعدة التعليم والتدريب؟ خصوصاً وهناك إحصائيات توضح أن هناك تضخماً سكانياً عظيماً أي المزيد من الأفواه ولدى المرأة المزيد من العمل، فضلاً عما يعانيه عالم اليوم من نُدرة الموارد وتراجع المتاح منها، كل هذه الأمور مجتمعة تمثل عائقاً حقيقياً أمام التنمية.

إن هذه الظروف المؤلمة مجتمعة تطرح سؤالاً جدياً: كيف وبأي وسائل تستطيع النساء أن يصبحن مشاركات فاعلات في التنمية...؟ إن جواب هذا السؤال لابد أن يكون من خلال استراتيجيات التنمية المتكاملة والسلام الشامل.

هناك اتجاهات حديثة لتفعيل مشاركة المرأة الريفية في التنمية، مثلاً تعد البرامج الإرشادية في السودان شاملة في طبيعتها، حيث إنها توجه لكافة أهل الريف، عدا بعض البرامج الإرشادية الموجهة للعمل مع الأسرة في برامج الاقتصاد المنزلي وبرامج محو الأمية، أو في شكل مواد التربية الريفية ببعض معاهد تدريب المعلمين.

المعوقات التي تواجه دور المرأة الريفية في التنمية:

1. عدم تحديد مكون مستقل للمرأة الريفية في أولويات وأهداف خطط التنمية.
2. عدم كفاية الكوادر النسوية الإرشادية بشقيها الإنتاجي والتسويقي في الريف.
3. في السنوات الأخيرة اتسعت الفجوة بين دخول الأفراد وانخفاض مستويات المعيشة للمرأة التي اعتمدت في كسب معيشتها، على الزراعة والنشاطات الرعوية، ولم تف البرامج الولائية باحتياجاتهن نظراً لتركيزها على تنمية المدن والتصنيع مما أدى إلى هجرة الشباب إلى المدن، ودفع المرأة لقيادة العمل في صمود لصناعة الغذاء والاقتصاد المنزلي، بل ويتعدى ذلك الاقتصاد الكلي خاصة في القطاع الزراعي التقليدي.
4. المرأة الريفية تعاني الحرمان في كثير من الاحتياجات وقصوراً في هذه الأولويات.
5. أدوار المرأة المتعددة كأم، منتجة للأغذية، مسئولة عن إعداد الطعام للأسرة، مضاعفة أعباءها التي قد تكون على حساب الوقت اللازم لزراعة الأغذية والنشاطات المدرة للدخل.
6. عدم كفاية الإحصائيات التي توضح التحديد القاطع لأنشطة المرأة الريفية المختلفة ونسبة مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية لولايات السودان المختلفة (فتحي، 1996م).⁽¹³⁾

دور المرأة في التنمية الريفية:

عانت التنمية الريفية في السودان بشكل عام ودور المرأة فيها بشكل خاص إهمالاً شديداً، حيث لم تتضمن الخطط الاقتصادية للسنوات الماضية منذ بداية التخطيط الاقتصادي في السودان عام 1960م، أي برامج أو سياسات حتى سنوات الثمانينيات. وأشارت كثير من الدراسات إلى أن المرأة تلعب دوراً حيويًا وهاماً في التنمية بشكل عام والتنمية الريفية بشكل خاص، تعمل المرأة في أغلب المجتمعات ساعات أطول من ساعات عمل الرجل، فلقد أظهرت الدراسات أن عمل المرأة

في إفريقيا وآسيا يزيد عن عمل الرجل بنحو 13 ساعة في الأسبوع، في حين يبلغ في بلدان أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة نحو 7 ساعات وفي أمريكا اللاتينية زهاء 6 ساعات. والنساء هنَّ المنتجات الرئيسيات للأغذية في العالم، فالمرأة تشارك في كافة مراحل الإنتاج وإعداد الطعام وطهيها للأسرة، ففي غرب أفريقيا تبدأ المرأة الريفية عملها في العادة الساعة الرابعة صباحاً ويستمر عملها حتى الساعة الحادية عشر ليلاً.

تعمل المرأة الريفية في كل المجالات الاجتماعية وغيرها، وهي تقوم بدور كبير في تنمية الأسرة الريفية. كما أن دورها ما زال غير محدد بالكامل ليس فقط لوضعي السياسة لكن أيضاً بالنسبة للمجتمع. ويرجع السبب في ذلك ليس فقط لتغلغل بعض القيم والتقاليد الريفية التي تعوق جمع بيانات ومعلومات عن دور المرأة وعملها في المجتمع، بل أكثر من ذلك إلى ضعف تثمين المرأة الريفية لدورها وعملها، ولجهلها بقيمته الاقتصادية إلا أن كثيراً من الاقتصاديين والاجتماعيين على بيّنة بدور المرأة الريفية ويعلمون أن حوالي 4% من الغذاء العالمي ينتج بواسطة المرأة، ويصل أحياناً إلى 80% في الدول النامية؟ وكثيراً ما عانى الباحثون الذين اهتموا بدراسة المرأة من (تخبط الإحصائيات) حيث تواجه المرأة تمييزاً ضدها في مجال إعداد الإحصائيات، إذ لا توفر الإحصائيات الكافية من المعلومات الاجتماعية والاقتصادية عن المرأة التي تؤلف نصف الجنس البشري أو أكثر قليلاً، وحتى الإحصائيات المتوافرة فإنها لا تفيد إلا في تأكيد انخفاض شأن المرأة. إن اعتبار المرأة ضلعاً قاصراً وعضواً ثانوياً في المجتمع قد أصبح من زمن طويل من الأمور المسلم بها والتي لا تقبل النقض ولذا لا يابه أحد بتقييم أو تسجيل الدور الذي تقوم به هذه المجموعة التي تعيش على هامش الحياة ولا يتنبه المجتمع إلى ما طرأ من تطور وتبدل على وضع المرأة ومكانتها على مر الأيام وظهور العهود السياسية الجديدة، لقد حذفت من صحائف التاريخ حيث جاءت هذه الصحائف قيماً مقصوراً على ما قام به الرجل والأحرى ما قامت به أقليات كانت بأيديهن أعنة الضبط والربط جغرافياً واجتماعياً واقتصادياً. وبالنظر إلى حياة المرأة الريفية اليومية نجد أنها أول من يستيقظ وآخر من ينام، وتقوم خلال ذلك بحلب الحيوانات، وتنظيف المنزل وغسل الملابس وحياتها وإعداد الخبز وطهي الطعام وحفظه، والعناية بالأطفال والشيوخ وتغذية الطيور والعناية بنظافتهم، كما تقوم بحلب الماء للمنزل، وجمع الحطب للوقود، وتأدية العمل الزراعي في الحقل، إضافة إلى التسوق « البيع والشراء» وحسب الإحصائيات وُجد أن 60.5% من النساء الريفيات يعملن في الزراعة وفي مواسم العمل الكثيف تعمل المرأة أيضاً «لأجرة» وتبيع فائض الإنتاج المنزلي، وتعمل في ميدان الصناعات الريفية (عودة، 1983م).⁽¹⁴⁾ وهكذا نتساءل هل من الممكن أن تتابع المرأة الريفية القيام بعملها، في معظم الأمور، ومن دون مساعدة التعليم والتدريب؟ خصوصاً وهناك إحصائيات توضح أن هناك تضخماً سكانياً عظيماً أي المزيد من الأفواه ولدى المرأة المزيد من العمل، فضلاً عما يعانيه عالم اليوم من تُدرة الموارد وتراجع المتاح منها، كل هذه الأمور مجتمعة تمثل عائقاً حقيقياً أمام التنمية.

إن هذه الظروف المؤلمة مجتمعة تطرح سؤالاً جدياً: كيف وبأي وسائل تستطيع النساء أن يصبحن مشاركات فاعلات في التنمية...؟ إن جواب هذا السؤال لابد أن يكون من خلال استراتيجيات التنمية المتكاملة والسلام الشامل.

هناك اتجاهات حديثة لتفعيل مشاركة المرأة الريفية في التنمية، مثلاً تعد البرامج الإرشادية في السودان شاملة في طبيعتها، حيث إنها توجه لكافة أهل الريف، عدا بعض البرامج الإرشادية الموجهة للعمل مع الأسرة في برامج الاقتصاد المنزلي وبرامج محو الأمية، أو في شكل مواد التربية الريفية ببعض معاهد تدريب المعلمين.

التنمية الاقتصادية

مفهوم التنمية الاقتصادية

التنمية هدف تسعى لتحقيقه كافة الأمم والشعوب. بينما يشكل النمو الاقتصادي أحد المكونات الهامة لعملية التنمية الاقتصادية إلا أنه لا يعد المكون الوحيد. إذ أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية بحتة. أنها تغيير جذري يمتد ليمس ما هو أبعد من الجوانب المادية والمالية لحياة الناس. والتنمية يجب النظر إليها باعتبارها عملية متعددة الإبعاد وتتضمن إعادة تنظيم وتوجيه الأنظمة والهيكل الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما. ونفهم ما تعنيه عملية التنمية لابد أن تتبعها في ثوبها التقليدي ثم في تطورها الحديث.

أهداف التنمية الاقتصادية:⁽¹⁵⁾

تستخلص مما سبق أن التنمية هي شيء مزيج من التطبيق العملي والفهم الفكري والنظري لما يجب أن تجربته المجتمعات الفقيرة والمتخلفة من تعديلات في هيكلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف تحقيق حياة أفضل... وأياً كان المفهوم الخاص «للحياة الأفضل» فالمفهوم العام لها - والذي تتضمنه عملية التنمية - يعني تحقيق ثلاث أهداف هي:-

أ / إتاحة الفرص لحصول الأفراد على احتياجاتهم الأساسية من مأكّل وملبس ومسكن وحماية.
ب/ رفع مستوي معيشة الأفراد بزيادة الدخل وزيادة فرص التشغيل ورفع مستوي التعليم كماً وكيفاً وبالارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية في المجتمع، ومن شأن هذا كله ليس فقط الارتفاع بمستوي الرفاهية، وإنما أيضاً تنمية الشعور بتقدير الذاتي على المستوي الفردي والقومي.

ج/ توسيع مجالات الاختيار الاقتصادي والاجتماعي أمام الأفراد والشعوب وذلك من خلال تحريرهم من العبودية والتبعية ليس فقط تجاه الأفراد والشعوب الأخرى ولكن بصفة خاصة تجاه قوى الفقر والجهل والبؤس الإنساني.

والدولة التي تتحقق فيها هذه الأهداف والتغيرات هي باليقين دولة متقدمة، وعلى ضوء هذه المعايير قد نكتشف أن غالبية الدول المتقدمة اقتصادياً هي دول لم تتحقق بها بعد «التنمية» وذلك بالقدر الذي لا يزال الفرد فيها لا يشعر بآدميته أو يشعر بعجزه عن الاختيار حتى وأن أتيحت له كل أسباب الرفاهية المادية من مأكّل وملبس ومسكن وصحة وتعليم ورحلات

خدمات اجتماعية وثقافية وفيرة. وهكذا يتأكد معني النسبية في التنمية شأنها شأن التخلف وكما أن للتخلف درجات وللتنمية أيضاً درجات.

أن أسوء درجات التخلف تبدأ بنسبة 40% من سكان العالم الثلث السابحون في القاع حيث الفقر والجهل والمرض - ولا معني - عند الحديث عن هدف التنمية للقول بأهمية العور بالاعتزاز بالنفس أو توافر حرية الاختيار بين هذه المجموعات البائسة من البشر، بل يجب النظر هنا إلى هدف التنمية على أنه هجوم انتقائي مباشر على أكثر أشكال الفقر سوءاً. وتحقق التنمية بين هذه المجموعات بالقدر الذي يتم به خفض المتصاعد والإلغاء الفعلي لسوء التغذية والمرض والأمية، والفقر المدقع، والبطالة ومظاهر عدم المساواة⁽¹⁶⁾.

مطلوب لهذه الدول رسم برامج للتنمية الاقتصادية تصلح للتعامل مع مشاكل خاصة بالدول الفقيرة فيما بقي من هذه الزمن. فعقبات التنمية الاقتصادية في هذه المجموعات من الدول وفي هذه الحقبة من التاريخ البشري تختلف في النوع والدرجة عن عقبات النمو الاقتصادي في الدول التي كانت فقيرة في الماضي وتحقق لها التقدم الاقتصادي في الحاضر.

عقبات التنمية الاقتصادية

لا تتفق البلدان المتخلفة - على تعددها وتباينها - في كافة ما يعترض سبيلها إلى النمو من عقبات. بل أنه حيث تشترك هذه البلاد في مواجهة مجموعة بعينها من العقبات تتفاوت هذه العقبات في الأهمية النسبية من بلد إلى آخر ومن وقف لآخر في البلد الواحد. وأخيراً يختلف الكتاب في تقدير الدور النسبي الذي يكون لكل هذه العقبات في عرقلة النمو الاقتصادي لبلدها. وبديهي أن عقبات التنمية الاقتصادية لا تعدوا أن تتمثل على نحو أو آخر خصائص البلدان المتخلفة ذاتها. فالتنمية تستهدف محو معالم التخلف إلى تعديل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة. وقد دأب بعض الاقتصاديين في معالجتهم لموضوع عقبات التنمية الاقتصادية على نهج المنهج التحليلي وفوائده، وإبراز الطبيعة المتداخلة لمسببات لا تخلف والتركيز على العلاقات الدائرة التي تربط بين خصائص التخلف بعضها ببعض. فالخاصة الواحدة هي سبب ونتيجة في ذات الوقت للخصائص الأولى. ويقتضي من الأسرة الخروج من هذه الحلقات المفرغة والتخلف كسرهما عند إحدى مراحلها لكي يتهيأ للاقتصاد القومي فرص الانطلاق نحو النمو الذاتي⁽¹⁷⁾. وفكرة حلقات التخلف المفرغة محورها أن الفقر لا يلد إلا فقراً. وأن الدول المتخلفة مجموعة من العوامل التي تؤثر وتتأثر ببعضها بحيث تبقى هذه المجتمعات عند المستويات الهابطة المعيشية (اقتصاديات اجتماعياً - فكرياً وسياسياً) وأشهر حلقات التخلف التي توجهها الحياة في البلدان الفقيرة هي حلقة الفقر المفرغة. وحلقة نقص رؤوس الأموال المفرغة - فالفقر يعني انخفاض مستوي الدخل الحقيقي وأنه ناتج عن انخفاض الكفاية الإنتاجية وان انخفاض الكفاية الإنتاجية ناتج عن ضعف المهارات الفنية والتدريبية التي سببها نقص التعليم، وأن نقص المهارات سبب عدم كفاية رؤوس الأموال اللازمة لشراء العدد، والأدوات اللازمة للإنتاج المتطور والإنفاق على برامج التدريب والتعليم وأن عدم كفاية رؤوس الأموال سببه انخفاض مستويات الادخار والاستثمار، وهذه الأخيرة منخفضة

لانخفاض مستويات الدخل الحقيقية، فالفقر هنا سبب ونتيجة ومن شأن هذه الحلقة المفرغة أن تشيع الشعور باليأس من إمكانية الفكك من براثنها، ومن حلقة الفقر المفرغة تتفرع حلقات عدة مثل الحلقة التي تبدأ بانخفاض مستوى الصحة - فانخفاض المقدرة على العمل - فانخفاض الإنتاجية فانخفاض الدخل الحقيقي - فسوء التغذية وبالتالي انخفاض مستوى الصحة⁽¹⁸⁾. وهناك الحلقة المفرغة الخاصة بمستوى التعليم - فانخفاض مستوى المهارة الفنية والإدارية - فانخفاض الإنتاجية - فانخفاض الدخل الحقيقي - فانخفاض الإنفاق على الخدمات بكافة أنواعها - فهبوط مستوى التعليم.

وأما عن حلقة نقص التكوين الرأسمالي فيمكن عرضها من زاويتين⁽¹⁹⁾.

1. الطلب على رأس المال.

2. عرض رأس المال.

فمن ناحية الطلب، يتوقف الطلب على رؤوس الأموال على الحافز على الاستثمار ومن المعروف أن الحافز على الاستثمار في الدول المتخلفة منخفض بسبب ضعف القوة الشرائية لدى الأفراد وضعف القوى الشرائية لدى الشعوب الفقيرة سببه انخفاض مستويات الدخل الحقيقي، وهذه الأخيرة منخفضة لانخفاض الإنتاجية، وانخفاض الإنتاجية فيه سببه ضعف معدلات تكوين رؤوس الأموال المستخدمة في الإنتاج وهذا الأخير يرجع لو جزئياً إلى ضعف الحافز على الاستثمار. ومن ناحية العرض، يتوقف عرض رؤوس الأموال على المقدرة الأموال المقدره على الادخار والرغبة فيه، وترجع ضالة المقدرة على الادخار إلى انخفاض مستويات الدخل التي تعكس انخفاض مستوى الإنتاجية الناجم عن هبوط معدلات التكوين الرأسمالي المستخدم في الإنتاج، الأمر الذي يرجع لضالة القدرة على الادخار.. وهكذا تتشابك الأسباب والنتائج لتبقي بالاقتصاد المتخلف عند مستوى الفقر في كافة المجالات: الدخل، الصحة، التعليم، التنظيم والإدارة، الإنتاجية، الخدمات العامة... الخ.

إلا أن التحليل الدائري لعقبات التنمية بهذه الصورة، بالإضافة إلى ما يبعث به في نفوس الفقراء من الشعور بالمرارة واليأس، فهو لا يبين الأسباب التاريخية للتخلف كما أنه لا يفيد كثيراً في رسم الطريق للخروج من مصيدة التخلف...

نظريات التنمية الاقتصادية

حاول عدد من الكتاب والمفكرين منذ حقبة بعيدة إرساء بعض القواعد لنظريات التطور الاقتصادي، وهذا يتضح من الإطار الفكري الذي احتوته كتابات التجاربيين والطبيعيين والذي تضمن لأول مرة عناصر مختلفة للنمو الاقتصادي مع ملاحظة أن بعض الكتاب قد ناقشوا في القرن التاسع عشر العوامل التي اعتقدوا بأنها دافعة إلى تحسين الرفاهية المادية للإنسان.

إلى أن الأدب الاقتصادي لم يتضمن عناصر أساسية لنظرية ديناميكية للتطور الاقتصادي، لا في العصور الوسطى ولا في الكتابات الواردة في الفترة ما بين العصور الوسطى وعصر التجاربيين. ويرجع هذا إلى أن الأفكار التي تدور حول تحسين المستوى المادي للإنسان كانت محدودة أو غاية. ومع

أن المشكلة الاقتصادية لم تبدأ في الظهور سوى مع خروج كتاب آدم سيمت «ثروة الأمم» عام 1776م ولكنها كانت منذ أن خلق الله سيدنا آدم «عليه السلام» وحواء⁽²⁰⁾. والسبب في ذلك كما يدلنا عليه روبرت هيلر هيلبروتر، يكمن في أنه طالما اعتمدت المجتمعات في حل مشكلة البقاء على التقاليد أو إصدار الأوامر فإن المشكلة الاقتصادية والتي تحتاج إلى اقتصاديين بالمفهوم الحديث لم يكمن لها أي وجود، وطالما سارت المجتمعات على هذه عادة أو طباعة لأمر فإنها لم تستشعر الحاجة للاقتصاديين كي يوضحوا لها ما يدور.. كان هنالك رجال الدين والفلاسفة والسياسيون. أما الاقتصاديين فلم يكن لهم وجود، كان لأبد من الانتظار حتى يولد نظام السوق والذي فهي يتاح وتشترى السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، وتسود روح الكسب وتترسخ مفاهيم الربح والابتكار وبدأ هذا كله في القرن الثالث عشر، ولم يتبلور نظام السوق بتلك المفاهيم إلا في القرن التاسع عشر وهكذا ولدت بمولد نظام السوق الرأسمالية التجديد والتي حركت ودفعت بخطوات جبارة تقدم الأفكار والمخترعات والانفتاح على عوامل جيدة فيظل المنافسة من أجل المزيد من الكسب. وقد تيسر هذا التطور بفضل مجموعة من العوامل كظهور الوحدات السياسية القومية في أوروبا، وتشجيع الدول القومية الجديدة لروح المغامرة والكشف في الخارج، والتحليل البطيء الذي أصاب الروح الدينية تحت وقع ما جاءت به النهضة الفكرية في إيطاليا من أفكار ومناهج تنتزع إلى الشك وتهدف إلى البحث والاستقرار وتعني بالإنسان وبالحياة الدنيا، وانتشار المدن الرئيسية وتشديد الطرق التي تشمل التجارة وتوسع التداول النقدي، وظهور وغمو أساليب فنية في المحاسبة لم تكن موجودة من قبل، وازدياد النظرة الاستطلاعية الاستقرائية العلمية. وبظهور عام 1700 عرف العالم مفاهيم الرجل الاقتصادي والمضاربة والأسواق وهكذا يمكن اعتبار عصر التجاربيين. بمثابة فترة انتقال ثم فيها إرساء النظام الاقتصادي المبني على السوق بعد أن كان نظاماً إقطاعياً راکداً على مدى العصور السابقة عليه. ويمكن القول أن الكتابات الاقتصادية، حتى عصر التجاربيين ثم الفيزيوقراط لم تتضمن عناصر أساسية لنظرية ديناميكية التطور الاقتصادي، ومع هذا فقد أكد التجاريون على أهمية الدور الإستراتيجي للتجارة والصناعة، وعلى ضرورة التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، كما أكد الطبيعيون دور الزراعة الإستراتيجي في خلق الناتج الصافي، ونادوا بتحديد الدور الذي تلعبه الدول وفي توجيه النشاط الاقتصادي⁽²¹⁾. وقد لاحظ آدم سميث في كتابه «ثروة الأمم» أن السعي وراء تكوين الثروة قد يختلف الدول إلى دولة أخرى⁽²²⁾. المختلفة قد أفرز نوعين من الأنظمة التي تميز بها النظام الاقتصادي السياسي، النظام التجاري والنظام الزراعي، والواقع أنه لا يمكن وضع النظامين على قدم المساواة. فكياني ومؤيدين الذين عرفوا فيما بعد باسم الفيزيوقراط أو الطبيعيين قدموا للفكر الاقتصادي مجموعة متكاملة متجانسة من الأفكار خاصة في مجال النمو الاقتصادي بحيث يمكن اعتبارهم وبحق أصحاب مدرسة فكرية مميزة وظهر تحكم أفكارهم في فرنسا عام 1776م وبعدهم جاءت الكتابات الانجليزية المتميزة المتعددة طوال الفترة الماضية لوضع فكر اقتصادي خاص يسهم في تحليل النمو الاقتصادي للبلدان النامية.

تمويل التنمية الاقتصادية:

تعتبر قضية تمويل التنمية الاقتصادية من أهم القضايا المحورية التي توليها كل الدول أهمية قصوى وذلك للدور الكبير الذي تؤديه في توفير الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ الخطط والإستراتيجيات الاقتصادية، وتبرز أهمية هذه القضية بوجه خاص في اقتصاديات الدول النامية باعتبار انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي أخذ الخصائص الأساسية لاقتصادياتها. ولزيادة مستوى التراكم الرأسمالي يجب رفع معدل الاستثمار في هذه الدول هذا يتطلب رفع معدل الادخار لضمان موارد استثمارية كافية لتساعد على تحقيق الأهداف المختارة للتنمية الاقتصادية، ويعتبر النقص في رأس المال هو العامل الوحيد الذي يعوق النمو الاقتصادي السريع بما يوضح الدور المهم الذي يؤديه الادخار والاستثمار في نمو الدخل.

كما أن تمويل التنمية الاقتصادية يعني في الأساس بحث مصادر الادخار المحلي وبحث الوسائل الكفيلة بتعبئة المدخرات الذاتية لأغراض التنمية؛ وتعد المصادر الداخلية للتمويل من أهم الصادر ويرتبط توفرها بزيادة حصة الاستثمار والادخار من الدخل القومي، كما ينتج عن كفاءة استخدامها إشكالية التطور الاقتصادي والتقدم لأي مجتمع. ويوضح الجدول التالي أهمية معدلات الادخار المحلية وما تؤديه من أدوار محلية في عملية الاستثمار لمجموعات دول العالم النامية المتقدمة⁽²³⁾.

الفجوة الموارد المحلية		الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		مجموعة الدول
1980	1960	1980	1960	1980	1960	
8 %	20%	7 %	9 %	15 %	11 %	الدول ذات الدخل المنخفض
5 %	1 %	25 %	19 %	27%	20 %	الدول ذات الدخل المتوسط
1%	5 %	25 %	27%	24%	25 %	الدول الصناعية

جدول رقم (1) الاستثمار المحلي ومعدلات الادخار المحلية لدول العالم في السنوات 1960 و1980م

المصدر : صندوق النقد الدولي 1980م.

يتضح من الجدول رقم (1) أن الدول ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط استطاعت أن تزيد استثمارها المحلية عام 1980م أكثر مما كانت عليه عام 1960م. ولكن الفجوة في الموارد المحلية ازدادت خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض⁽²⁴⁾. ولهذا تسعى الدول النامية لتمويل الاستثمار في الدخل القوي بزيادة الادخار المحلي وتعبئة الجهود نحو المصادر العديدة سواء كانت محلية أو أجنبية خاصة أو عامة والتي تمثل أنماط تمويل الاستثمار.

أن مجموع المدخرات لدولة ما هو مجموع الادخار المحلي والادخار الأجنبي، وتعد صادر الادخار المحلي من المصادر الأساسية في تحليل التنمية الاقتصادية وهذا يعني في الأساس بحث مصادر الادخار المحلي وبحث الوسائل الكفيلة بتعبئة مدخراته، وذلك لأن مصادر الادخار الأجنبي تكمل المصادر المحلية ولكنها لا تحل محلها.

مدخرات قطاع الأعمال⁽²⁵⁾:

تتمثل مدخرات قطاع الأعمال في الخارج المحتجزة من المؤسسات العاملة فيه وتحدد حجم فوائض الأرباح وفقاً لأنواع مختلفة من السياسات أهمها تمتع القطاع في سياسة الحماية وتشجيع الدولة لزيادة نشاطه عن طريق زيادة الحوافز.

وينقسم قطاع الأعمال إلى قسمين:

1. **قطاع الأعمال غير النظم:-** وتشمل الصناعات الصغيرة والمؤسسات التجارية الصغيرة ويصعب تقدير حجم مدخرات هذا القطاع وتعبئة مدخراته، لأن وحداته الصغيرة تقوم بإعادة منهجاً ذاتياً واستثمارات داخل هذا القطاع، كما أن هذا القطاع لا توجد فيه حسابات منتظمة ودقيق تمكن من تقدير حجم مساهمته الادخارية.

2. **قطاع الأعمال المنظم:-** ويشمل المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية الكبيرة، وتتوقف حجم مدخرات هذا القطاع على الفائض المتولد منه، فكلما زاد حجم الإنتاج وانخفض النفقات كلما زادت مدخراته. وتصغر الأهمية النسبية لقطاع الأعمال بنوعيته في الدول النامية مقارنة بمثله في الدول المقدمة وذلك لصغر حجم هذا القطاع في هذه الدول تتبعه للضغوط التي يعاني منها والتي تواجه نشأته والتي تعود إلى القوانين والنظم التجارية المفيدة والغير متطورة وعدم وجود الحوافز المشجعة.

أن تعبئة مدخرات هذا القطاع تتوجب البحث عن الوسائل والأدوات الاقتصادية التي تمكن الدول النامية من وضع سيطرتها عن مدخرات هذا القطاع وتوجيهها نحو التنمية الاقتصادية وأهمها⁽²⁶⁾:

1. العمل على زيادة الإنتاج في هذا القطاع عن طريق خفض النفقات والاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج.
2. العمل على توفير سياسة الحماية والميزة النسبية عند القطاع تجاه المنافسة الأجنبية.
3. لعمل على تغيير نمط سلوك طبقة كبار الملاك وإقناعها لتكون طبقة ذات اتجاهات إنتاجية وليس استهلاكية تفاخرية.

المدخرات الأجنبية⁽²⁷⁾:

ويتم التمويل عن طريق المدخرات الأجنبية من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية، وترجع أهمية التمويل الخارجي إلى عجز المدخرات المحلية في أغلب الدول النامية عن تمويل الاستثمارات بمستوي يلائم الاحتياجات الفعلية، وتقوم رؤوس الأجنبية بمهمة تعويض العجز المحلي.

ويعتبر اكتساب رؤوس الأموال الأجنبية مهماً في توفير موارد النقد الأجنبي لاستيراد احتياجات الاستثمار ومكوناته من الخارج. ويشمل التمويل الأجنبي من خلال المدخرات الأجنبية عدة أشكال هي:-

المعونات الأجنبية:

وتشمل المنح والهبات والقروض طويلة الأجل التي تقدمها حكومات الدول المتقدمة والمؤسسات للدول النامية لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية.

التمويل الأجنبي:

وهذا يكون بشكل الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية، لذا يتوجب على الدول النامية تحقيق المناخ المناسب كميزات هذه الاستثمارات الأجنبية من سن قوانين وتسهيل الإجراءات.

إجراءات الدراسة الميدانية

أجري هذا البحث بهدف استخدام أسلوب التحليل العاملي لمعرفة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل حدة الفقر. واعتمد البحث على استمارة استبيان أعدت لهذا الغرض. وقد تم توزيع (200) استمارة على ثلاثة محليات في ولاية الخرطوم على الأفراد الذين يقومون بتلك المشروعات. وكانت هذه الاستمارة خلاصة لآراء هؤلاء الأهالي المتواجدين في المناطق الريفية لكل المحليات في ولاية الخرطوم.

تحليل البيانات :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لمتغيرات الدراسة وتم التأكد أولاً من صدق وثبات استمارة الاستبيان من خلال معامل الفا كرومباخ وقد تم تبويبه وتفرغته نتائج الاستبيان فيجدوا لإحصائية تشمل جميع المؤشرات الموجودة في الاستمارة

النسبة	التكرار	المحليات
20%	40	الخرطوم
40.0%	80	الخرطوم بحري
40.5%	80	امدرمان
100%	200	الجملة

جدول رقم (2) توزيع الاستمارة على المحليات

المصدر : تحليل الباحثة من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2021.

يوضح الجدول رقم (2) نتائج طريقة الاتساق الداخلي لقياس معامل الثبات لمحاوير الدراسة بغرض التأكد من الاتساق الداخلي بين عبارات كل محور، وبالنظر إلى معاملات الثبات يتضح أن محليه بحري تتصدر قائمة الثبات من خلال مقارنتها بالمحليات الأخرى بنسبة (40) وتأتي امدرمان في المرتبة الثانية بنسبة (40) ومحلية الخرطوم بنسبة (20) من خلال هذه النتائج يتضح أن محاور الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

تحليل الفرضيات:

الفرضية الأولى: وجهة ولاية الخرطوم جزء من تمويلها إلى المشروعات النسوية للتنمية

الريفية

العبارة	لأوفق بشدة	النسبة %	لأوفق	النسبة %	محايد	النسبة %	لأوفق	النسبة %	أوفق بشدة	النسبة %
ساهمت الولاية في دعم الأسر الفقير من خلال دعمها للمشاريع النسوية	16	5.5	105	52.5	11	13.5	27	46	23	
هنالك تحسن ملحوظ في دخول الأسر في الولاية بعد أن زادت المشروعات النسوية	5	2.5	103	51.5	14	9.5	19	59	29.5	
المشروعات النسوية لا تستفيد منها كل الأسر في الولاية	7	3.5	83	41.5	21	13.5	27	62	31	
حققت كل المشروعات النسوية أهدافها في تحسين المعيشة لدى الأسر في الولاية	9	4.5	81	40.5	45	12.5	25	40	20	

جدول رقم (3) مساهمة المحلية في تمويل المشروعات النسوية

المصدر : تحليل الباحثة من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2021م

جدول (3) يوضح مساهمة محلية بحري في التنمية الريفية من خلال دعمها للمشاريع النسوية كانت أغلبية الإجابة أوافق %48.6 ولكن الدلالة الأكبر نسبة %62 موافقين بأنه وكل الأسر لاتستفيد من المشروعات المقدمة من المحلية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البنوك التنموية للمشروعات النسوية وتنمية المرأة الريفية

النسبة %	أوفق بشدة	النسبة %	أوافق	النسبة %	محايد	النسبة %	لأوفق	النسبة %	لأوفق بشدة	العبارة
3.5	61	37	74	6.5	33	14	28	2	4	توجد مساهمة فعالة للبنوك التنموية في التنمية الريفية
26	52	33	66	24.5	49	8.5	17	18	16	تساهم البنوك التنموية في تنمية وتطوير المشروعات الريفية الصغيرة للمرأة
2.5	65	35.5	71	19.5	39	9.5	19	3	6	عدم كفاية السيولة للمشروعات النسوية جعلها لا تسوق إنتاجها بالصورة المطلوبة وبالتالي عدم وصولها إلى المراكز الكبرى مما يجعلها غير معروفة للمساهمين
45	90	40.5	81	11.5	23	5	1	2.5	5	التسويق الجيد لمنتجات المشروعات النسوية ساعد في تطوير وتنمية هذه المشروعات

جدول رقم (4) مساهمة البنوك التنموية في تنمية المرأة الريفية

المصدر : تحليل الباحثة من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2021

جدول رقم(4) يوضح نسبة 90% من المجتمعات موفقين بشده علي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين البنوك التنموية للمشروعات النسوية وتنمية المرأة الريفية.
الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع المشروع والتنمية الريفية

النسبة %	أوافق بشدة	النسبة %	أوافق	النسبة %	محايد	النسبة %	لأوافق	النسبة %	لأوافق بشدة	العبارة
35	70	45	90	8	16	9	18	3	6	تعتمد التنمية في المنطقة على نوع المشروع الذي يقدم الخدمات للمنطقة
36	72	35.5	71	18	36	9	18	1.5	3	عدم الاهتمام بدراسة الجدوى الكافية للمشروع المقدم يساهم في فشله
35.5	71	38	76	17	24	6.5	13	3	6	عدم توفر المعلومات الكافية عن السوق من قبل المستثمر يساهم في ضعف تسويق منتجات المشروعات.

النسبة %	أوافق بشدة	النسبة %	أوافق	النسبة %	محايد	النسبة %	لأوافق	النسبة %	لأوافق بشدة	العبرة
24.5	49	36.5	73	22.5	25	12.5	25	4.0	8	تندي جودة إنتاجية المشروعات المقامة في المنطقة تساهم في نفور المستهلك منها وبالتالي عدم الاقبال عليها مستقبلاً.
22.5	45	38.0	76	23.5	47	12.5	25	3.5	7	يقوم المستثمرين بإنشاء مشروعات لا تستهدف المنطقة بل تستهدف أسواق أخرى مما ينعكس سلباً على التنمية في المنطقة

جدول رقم (5) العلاقة بين نوع المشروع والتنمية الريفية.

المصدر : تحليل الباحثة من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2021

يوضح الجدول رقم (5) نسبة 72% موافقين بشدة عدم الاهتمام بدراسة الجدوى الكافية للمشروع المقدم يساهم في فشله.

الفرضية الرابعة : المشروعات الجماعية لها أثر واقع على تنمية المرأة الريفية مقارنة

بالمشروعات الفردية

العبارة	لأوفق بشدة	النسبة %	لأوفق	النسبة %	محايد	النسبة %	لأوفق	النسبة %	أوفق بشدة	النسبة %
تعتبر المشروعات الفردية ذات دخل محدود وصغير مما لا تؤثر في التنمية إلا على المدى الطويل في حالة نجاحها.	12	6.0	25	12.5	33	16.5	66	33.5	64	32.0
المشاريع ذات السعة الإنتاجية الكبيرة تساهم بصورة ملحوظة في تنمية المرأة بالمنطقة.	3	1.5	17	8.5	50	25.0	66	33.0	64	32.5
المشروعات الفردية قد تكون نتائجها جيدة على الأسر الصغيرة مما يجعلها لا ترغب في تطوير أو تنمية مشروعاتهم.	11	59	44	22.0	35	17.5	73	36.5	37	18.5

النسبة %	أوفق بشدة	النسبة %	أوافق	النسبة %	محايد	النسبة %	لا أوافق	النسبة %	لا أوافق بشدة	العبرة
28.5	57	47.0	95	14.5	29	5.0	10	4.5	9	تؤثر المشروعات الجماعية في تحسين وتطوير المجتمع بصورة عامة مما يجعل إنتاجيتها تكون بجودة عالية وبالتالي المنافسة في الأسواق المحلية.

جدول رقم (6) يوضح أثر المشروعات الجماعية على تنمية المرأة الريفية

المصدر : تحليل الباحثة من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2021م

الفرضية الخامسة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أهداف المشاريع النسوية وتنمية

المرأة الريفية .

النسبة %	أوفق بشدة	النسبة %	أوافق	النسبة %	محايد	النسبة %	لا أوافق	النسبة %	لا أوافق بشدة	العبرة
32.0	64	33.5	66	16.5	33	12.5	25	6.0	12	تهدف المشاريع النسوية إلى تقديم المساعدة للمرأة عن طريق إقامة المشاريع النسوية لهن.

النسبة %	أوفق بشدة	النسبة %	أوافق	النسبة %	محايد	النسبة %	لأوفق	النسبة %	لأوفق بشدة	العبرة
32.5	64	33.0	66	25.0	50	8.5	17	1.5	3	المشاريع النسوية تساهم في دخول المرأة في سوق العمل وبالتالي زيادة معدلات الإنتاج والتنمية.
18.5	37	36.5	73	17.5	35	22.0	44	59	11	تهدف المشاريع النسوية إلى تطوير قدرات المرأة وحثها على المساهمة في التنمية الاقتصادية

العبرة	لأوفق بشدة	النسبة %	لأوفق	النسبة %	محايد	النسبة %	لأوفق	النسبة %	أوفق بشدة	النسبة %
تؤثر المشروعات الجماعية في تحسين وتطوير المجتمع بصورة عامة مما يجعل إنتاجيتها تكون بجودة عالية وبالتالي المنافسة في الأسواق المحلية.	9	4.5	10	5.0	29	14.5	95	47.0	57	28.5

جدول رقم (7) يوضح العلاقة بين أهداف المشاريع النسوية وتنمية المرأة الريفية

المصدر : تحليل الباحثة من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2021م

اختبار الفروض:

يستخدم هذا التحليل في قياس الفرضيات أكثر إجابة على مستوى المناطق عن طريق المتوسط والانحراف المعياري وكانت النسبة الأعلى لقياس الفرضيات جاءت بحري وسط في المرتبة الأولى وباقي المحليات جاءت على الترتيب التالي الريف الشمالي، شرق النيل، بحري شمال، وبالذكر تم وصف المتوسط بقيمة موافق بشدة بدرجة (5) وموافق بدرجة (4) ومحايد بدرجة (3) وغير موافق بدرجة (2) وغير موافق بشدة بدرجة (1).

(1) بحري:-

الفرضيات	المتوسط	الانحراف المعياري
الأولى	3.6919	59366.
الثانية	4.0865	53238.
الثالثة	4.1622	47572.
الرابعة	3.7500	69970.
الخامسة	4.0265	53018.

جدول (8) يوضح متوسط المحاور لمنطقة بحري

المصدر : تحليل الباحثة من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2021

جدول رقم (8) يوضح متوسط الإجابة على الفرضيات بمنطقة بحري كان المتوسط بنسبة للفرضية الأولى و الفرضية الرابعة فيها الإجابات من قبل الأفراد كانت محايدتين بنسبه 3 % والفرضية الثانية والثالثة كان أغلبهم موافقين بنسبه 4 % ومتوسط الانحراف المعياري لمتوسط الفرضيات يساوي 0.69%.

(2) امدرمان :-

الانحراف المعياري	المتوسط	الفرضيات
62588.	3.7737	الأولى
72290.	3.9105	الثانية
45287.	4.2368	الثالثة
77570.	3.6711	الرابعة
74290.	3.8105	الخامسة

جدول (9) يوضح متوسط المحاور لمدينة امدرمان

المصدر : تحليل الباحثة من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2021

توضح نتائج الجدول (9) متوسطات المحاور بمتوسط للفرضية الأولى والثانية والرابعة معظمهم محايدتين على إجابات الاستبيان، وأما الفرضية الثالثة كانت أغلبهم موافقين على الرأي بنسبة انحراف معياري لمتوسط الفرضيات بنسبه 0.45%.

(3) منطقة الخرطوم :-

الانحراف المعياري	المتوسط	الفرضيات
73258.	3.6800	الأولى
67745.	3.8320	الثانية
63509.	3.8400	الثالثة
71034.	3.4100	الرابعة
68745.	3.7320	الخامسة

جدول رقم (10) يوضح متوسط المحاور لمنطقة الخرطومالمصدر : تحليل الباحثة من واقع بيانات

الدراسة الميدانية 2021

من الجدول رقم (10) نجد أن متوسط الفرضيات من حيث قبول الإجابات كلهم أو معظمهم موافقين على رأي الاستمارة بنسبة 3.00 فأكثر ومتوسط الانحراف المعياري يصل إلى 0.77% .
اختبار مربع كاي لإثبات صحة الفرضيه الاولي (وجهت ولاية الخرطوم جزء من تمويلها إلى المشروعات النسوية للتنمية الريفية)

القيمة الاحتمالية	درجات الحرية	قيمة مربع كاي	العبرة
0.000	56	156.9	ساهمت ولاية الخرطوم دعم الأسر الفقير من خلال دعمها للمشاريع النسوية
0.000	56	180.8	هنالك تحسن ملحوظ في دخول الأسر في الولاية بعد أن زادت المشروعات النسوية
0.000	56	156.4	المشروعات النسوية لا تستفيد منها كل الأسر في الولاية
0.000	56	255.1	حققت كل المشروعات النسوية أهدافها في تحسين المعيشة لدى الأسر في الولاية

جدول رقم(11) يوضح اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الاولى

لمصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان، 2021م م.

نلاحظ من الجدول رقم (11) أن القيم الاحتمالية لمربع كاي أقل من مستوى معنوية 5% مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العبارات أعلاه والدلالة على ذلك وجهت ولاية سنار الجزء الأكبر من المصارف ومؤسسات التمويل إلى المشروعات النسوية وهذا يعني وجود علاقة بين هذه العبارات والفرضية .

اختبار مربع كاي لإثبات صحة الفرضية الثانية (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين

البنوك التنموية للمشروعات النسوية وتنمية المرأة الريفية

القيمة الاحتمالية	درجات الحرية	قيمة مربع كاي	العبرة
0.00	52	166.5	توجد مساهمة فعالة للبنوك التنموية في التنمية الريفية
0.00	52	166.6	تساهم البنوك التنموية في تنمية وتطوير المشروعات الريفية الصغيرة للمرأة
0.00	52	271.0	عدم كفاية السيولة للمشروعات النسوية جعلها لا تسوق إنتاجها بالصورة المطلوبة وبالتالي عدم وصولها إلى المراكز الكبرى مما يجعلها غير معروفة للمساهمين
0.00	52	216.4	التسويق الجيد لمنتجات المشروعات النسوية ساعد في تطوير وتنمية هذه المشروعات

جدول رقم(12) يوضح اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية:

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان، 2021م م.

اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثالثة (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع

المشروع والتنمية الريفية)

القيمة الاحتمالية	درجات الحرية	قيمة مربع كاي	العبرة
0.00	54	275.6	تعتمد التنمية في المنطقة على نوع المشروع الذي يقدم الخدمات للمنطقة
0.00	64	355.6	عدم الاهتمام بدراسة الجدوى الكافية للمشروع المقدم يساهم في فشله
0.00	64	287.6	عدم توفر المعلومات الكافية عن السوق من قبل المستثمر يساهم في ضعف تسويق منتجات المشروعات.
0.00	64	227.6	تندي جودة إنتاجية المشروعات المقامة في المنطقة تساهم في نفور المستهلك منها وبالتالي عدم الاقبال عليها مستقبلاً.
0.00	64	234.1	يقوم المستثمرين بإنشاء مشروعات لا تستهدف المنطقة بل تستهدف أسواق أخرى مما ينعكس سلباً على التنمية في المنطقة

جدول رقم(13) يوضح اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثالثة

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان، 2021م.

من الجدول أعلاه نلاحظ بأن جميع القيم الاحتمالية لعبارات المحور تساوي (0.00) اقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عبارات الفرضية الموضحة بالجدول. مما يعني وجود علاقة بين العبارات المكونة للمحور والفرضية نفسها. اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الرابعة (المشروعات الجماعية لها أثر واقع على تنمية المرأة الريفية مقارنة بالمشروعات الفردية)

القيمة الاحتمالية	درجات الحرية	قيمة مربع كاي	العبرة
0.00	56	162.3	تعتبر المشروعات الفردية ذات دخل محدود وصغير مما لا تؤثر في التنمية إلا على المدى الطويل في حالة نجاحها.
0.00	56	272.8	المشاريع ذات السعة الإنتاجية الكبيرة تساهم بصورة ملحوظة في تنمية المرأة بالمنطقة.

القيمة الاحتمالية	درجات الحرية	قيمة مربع كاي	العبرة
0.00	56	248.3	المشروعات الفردية قد تكون نتائجها جيدة على الأسر الصغيرة مما يجعلها لا ترغب في تطوير أو تنمية مشروعاتهم.
0.00	56	189.2	تؤثر المشروعات الجماعية في تحسين وتطوير المجتمع بصورة عامة مما يجعل إنتاجيتها تكون بجودة عالية وبالتالي المنافسة في الأسواق المحلية.

جدول رقم (14) يوضح اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الرابعة

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان، 2021م.

يوضح الجدول أعلاه بأن جميع القيم الاحتمالية لعبارات الفرضية هي (0.00) اقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عبارات الفرضية والفرضية. أي أنه هنالك علاقة بين عبارات المحور والفرضية .

اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الرابعة (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أهداف

المشاريع النسوية وتنمية المرأة الريفية)

القيمة الاحتمالية	درجات الحرية	قيمة مربع كاي	العبرة
0.00	56	162.3	تهدف المشاريع النسوية إلى تقديم المساعدة للمرأة عن طريق إقامة المشاريع النسوية لهن.
0.00	56	272.8	المشاريع النسوية تساهم في دخول المرأة في سوق العمل وبالتالي زيادة معدلات الإنتاج والتنمية.
0.00	56	248.3	تهدف المشاريع النسوية إلى تطوير قدرات المرأة وحثها على المساهمة في التنمية الاقتصادية
0.00	56	189.2	تؤثر المشروعات الجماعية في تحسين وتطوير المجتمع بصورة عامة مما يجعل إنتاجيتها تكون بجودة عالية وبالتالي المنافسة في الأسواق المحلية.

جدول رقم (15) يوضح اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الخامسة

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان، 2021م.

يوضح الجدول أعلاه بأن جميع القيم الاحتمالية لعبارات الفرضية هي (0.00) اقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عبارات الفرضية والفرضية. أي أنه هنالك علاقة بين عبارات المحور والفرضية .

الخاتمة:

تعتبر المشروعات النسوية من المشروعات التي ساهمت بشكل كبير في تنمية المرأة الريفية في السودان وذلك لما تمتلكه المرأة من مهارات وقدرات تتيح لها القيام بمشروعات تستطيع إدارتها وتابعها ونلاحظ أن جميع المشروعات النسوية تكون في نطاق ضيق فأحياناً تكون على مستوى الحي وفي كثير من الأحيان تكون على مستوى الأسرة، وبعد تطور وسائل الاتصالات استطاعت المرأة أن توسع من سوقها عبر وسائل التواصل الاجتماعية مما أتاح للمرأة السودانية والمرأة الريفية خصوصاً إقامة مشروعات على مستوى الريف مما ساهم في تنمية وتطوير المناطق الريفية وإدخال العديد من التقانات والأساليب الحديثة في الحياة اليومية والتي كانت حكرًا فقط على المدن الكبرى. ونلاحظ من خلال الدراسة الميدانية أن المشروعات النسوية حققت أهدافها من التنمية الريفية ولا ننسى دور البنوك في تمويل هذه المشروعات وخاصة التمويل الأصغر والذي يعتبر من أكثر أنواع التمويل طلباً في السودان لما له من شروط تشجع على التقديم له من قبل الأسر، كما أن للمشروعات النسوية دور بارز في تنمية المرأة عموماً والمرأة الريفية على وجه الخصوص فكلما زادت المشروعات النسوية زادت معرفة المرأة بواقع السوق وطرق التجارة والصناعة والزراعة وغيرها من المجالات التي تفتح آفاق جديدة للمرأة .

النتائج:

- 1- خرجت نتيجة هذه الدراسة على طريق الاتساق الداخلي لقياس معامل الثبات لمحاور الدراسة بغرض التأكد من الاتساق الداخلي بين عبارات كل محور وبينت النتيجة إلي معامل الثبات يتضح أن منطقة بحري وسط تنصدر قائمة الثبات من خلال مقارنتها بالمناطق الأخرى.
- 2- أظهرت الدراسة أن محلية بحري ساهمت في دعم الأسر من خلال دعمها للمشاريع النسوية. كان أغلب سكان المحلية أو نصفهم أكثر اقبال على مساهمة المحلية في دعم المشاريع النسوية .
- 3- هنالك تحسن ملحوظ في دخل الأسر بعد أن زادت المشروعات النسوية وان معظم الذين اخذوا التمويل تحسن وضعهم ودخلهم اليومي والوضع الاقتصادي.

التوصيات:

1. وضع صيغة مناسبة لتمويل المشروعات النسوية لمشروعات التنمية الريفية المتكاملة خاصة سعر الفائدة وفترات السماح والسداد والأقساط كسنوية وغيرها لأن مثل هذا المشروعات بجانب زيادة الاهتمام الأكثر بالشرائح الضعيفة توفر لهم مستوى المعيشة والأمن وبجانب اهتمامات القضايا الاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية.
2. الاهتمام بالتسويق لمنتجات الأسر ووضع ذلك في الاعتبار قبل تسليم المشروع وأن يتم تحديد أماكن مبيعات الإنتاج المشاريع وإقامة معارض دائمة لتسويق منتجات الأسر.
3. من الضروري أن تتخذ الولاية عدد من التدابير والإجراءات المتكاملة والتي من شأنها زيادة فعالية دور المشروعات بكفاءة جيدة وتحسين أداء دخل الأسرة وهذا يحتاج إلى زيادة النفقات المالية وبشكل منسق وإعادة هيكله المصادر الممولة للمشروعات واستجابة أفضل وأكثر مرونة للاحتياجات المالية.

المصادر والمراجع:

- (1) دور وسائل الإعلام في تنمية المرأة وتطوير الوعي بحقوقها ومسؤولياتها المجتمعية. <http://www.salamcenter-iraq.com/index.html>
- (2) د.ماجدة قطب أستاذ مساعد بقسم بحوث المجتمع الريفي مركز البحوث الزراعية المرأة الريفية أين؟ وإلى أين؟ ورقة مقدمه لمؤتمر مركز الأرض حول مستقبل التعاون الزراعي في ضوء التغيرات السياسية الراهنة إهدار حق التنظيم للفلاحين في مصر.... مسئولية من؟ المنعقدة بفندق روي الجاردنز يوم 9/8 يونيو 2007 العنوان : 122 ش الجلاء برج رمسيس القاهرة ت/ ف: 5750470 <http://www.lchr-eg.org>
- (3) الزين عبدالله يوسف أحمد، صناعة التمويل الأصغر في السودان: الواقع والتحديات، ورقة مقدمة لورشة: «حاضر ومستقبل أنشطة التمويل الأصغر في السودان: الواقع والتحديات»، جامعة الجزيرة، ودمدني السودان 12 - 13 يوليو 2009
- (4) بدر بن جابر السحافي، توظيف برامج الأسر المنتجة بآليات تعاونية ورقة عمل مقدمة في ملتقى الجمعيات التعاونية في المملكة العربية السعودية 05/24 إلى 05/26 2009 م المنعقد بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات فندق أنتركتنتنت المدينة الرياض.
- (5) محمد الفاتح عبد الوهاب، المبادئ التعاونية، المركز الاقليمي للتنمية والتدريب التعاوني، الابيض اقليم كردفان، 1981م
- (6) د. محمد يوسف علي، دور الوسائط في خدمات التمويل الأصغر، الخرطوم - 2 / أغسطس / 2010م
- (7) يحيى عبد الحسن الجياشي . النمو الحضري واثره في اتجاهات التوسع العمراني في مدينة السماوة (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية الآداب جامعة القادسية . 2008 . ص14
- (8) فايز محمد العيسوي ، الخصائص الديموغرافية لسكان الوطن العربي وواقع التنمية البشرية المستدامة (رؤية جغرافية) جامعة الامارات ، د . ت ، ص 73 .
- (9) محمد ازهر السماك وهاشم خضير الجنابي ، جغرافية الوطن العربي ، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، 1985 ، ص 113 .
- (10) فتحي سيد أحمد، ورقة عن أثر اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية على دور المرأة في التنمية الريفية، المرأة والتنمية، وزارة الزراعة، 1996م.
- (11) UNDP(1990) Rural women's participation in development- newyork.

- (12) عودة محمود، الفلاح ونوال دولة، مصر، 1983م.
- (13) فتحي، مرجع سابق
- (14) عودة محمود، الفلاح ونوال دولة، مصر، 1983م.
- (15) د. رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص 115.
- (16) انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، دار الثقافة، الطبعة الثانية، 1993م، ص 127.
- (17) د. رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص 117.
- (18) نطونيوس كرم، مرجع سابق، ص 128.
- (19) د. محمد الليثي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية 1979م، ص 68.
- (20) أ.د. أحمد مجذوب أحمد علي، الاقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختبارات السياسية، الناشر هيئة الأعمال الفكرية، الطبعة الأولى، 2013م، ص 125.
- (21) د. محمد الليثي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 69.
- (22) د. رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص 311.
- (23) محمد عبد العزيز عجمية ودكتور صبحي تادرس ومدحت العقاد، مقدم في التنمية الاقتصادية والتخطيط، بيروت دار النهضة العربية للطباعة، 1981م، ص 146.
- (24) د. رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص 313.
- (25) عرفات تقي الحسن، التمويل الدولي، عمان الأردن - دار مجدلاوي للنشر 1999م، ص 67.
- (26) محفوظ أحمد جودة، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، عمان دار زهران، 1999م، ص 142
- (27) حسين عمر، الاستثمار والعملة، القاهرة دار الكتاب الحديث، 1997م، ص 56.
- (28) حسين عمر، الاستثمار والعملة، مرجع سابق، ص 64
- (29) أحمد عبد الله إبراهيم أحمد، الاقتصاد الدولي والعملة الاقتصادية، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الطبعة الأولى، 2013م، ص 621.